

الحل فقط في طهران

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

حسب ما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز.

وحتى لو تمخضت هذه اللقاءات عن أي اتفاق، وحتى لو جاء كما يريد بايدن، فإن تاريخ النظام في الاستدارة إلى الخلف، وفي اللعب على الكلمات، وفي التحايل سيثبت للجميع أن الثقة بالأفقي أو العقرب ليست من الفطنة والحكمة والإقتدار، وليست في محلها. مع العلم بأن إيران، وليست السعودية، بحاجة إلى وقفة لانتقاط الأنفاس، لإقناع إدارة بايدن بأنها في وارد الجنوح إلى السلم، ربما لشراء وقت، واختبار نوايا بايدن فيما يتعلق برفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي، فإيران، من أيام الخميني، كانت وما زالت، وستبقى، تجيد الانحناء والالتواء، عند الحاجة والضرورة، وقد تجلس مع أعدائها على طاولة واحدة للتفاوض، ولكن خنجرها يظل في ظهر من تحاوره، ولا يفارق يدها، بتاتا. ويبدو أن بايدن ومعاونيه لم يتعمقوا في دراسة مبدأ الثقة وأسارته واحكامه.

أما دوافع الحكومة السعودية إلى القبول بالجلوس مع عدوها الإيراني الذي لم يتوقف عن إرسال المسميات والصواريخ إلى مدن المملكة، فمفهومه، فجيرة ملتهبة كحجرة السعودية مع اليمن، باهظة الثمن، ماليا وسياسيا وأمنيا واجتماعيا. ولا ضير في محاولة غلق هذا الملف سلما بعد أن تعذر غلقه بالحروب. ولو كان في مقدور أي شعب أن يحمل بلاده ويذهب بها بعيدا إلى جيران أحسن وأفضل لسارع السعوديون إلى الهرب من جيرة اليمن، ولهرب العراقيون من جيرة إيران وأردوغان. ولكن ما كل ما يتمنى الشعب يدركه.

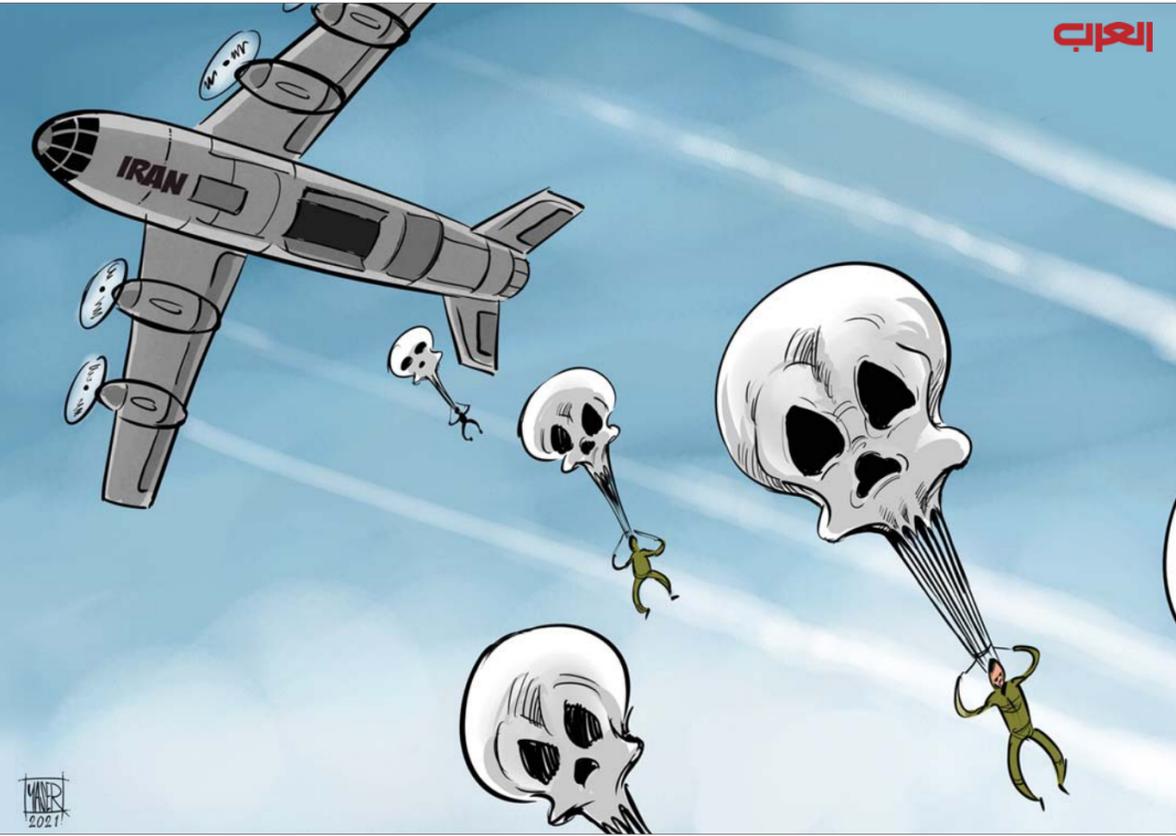
وبلغة الأرقام والوقائع الثابتة المتحركة بمسيرة الأحداث يتبين أن النظام الإيراني هو المحارب الحقيقي في اليمن، وأن حربه اليمنية هذه حلقة من مسلسل حلقات مرسومة بعناية للإطباق على السعودية، ومنها على الخليج، لتكتمل كما شئت على المنطقة بأسرها.

ومن الكلام المكرر الممل أن النظام الإيراني حبس نفسه في عقيدته الواحدة التي تقوم على أن "السلم وسيلة للدفاع هي الهجوم الذي يشغل الخصوم في عقر دورهم، أو على حدود بلادهم"، والمراهنة على الزمن الكفيل بإنهاكهم وجرهم في النهاية إلى الخضوع. وهو مؤمن بثبات بانه سينتصر أخيرا بجنود لا يراها الخصوم يرسلها الإمام الغائب قبل ظهوره الموعود.

وهذا ما يجعل الأمل الذي يراود أي طرف، كائنا من كان، في احتمال أن ينزع النظام الإيراني عقيدته، ويخلى عن أساس وجوده، ويصبح من شق السلم والعقلانية، ويغادر منطق العصبية إلى منطق الدولة المسائلة المنسجمة مع محيطها أشبه بالخيال، بل هو من رابع المستحيلات. ومن هذه الصورة المرعبة يصبح مشروعا للطرف الآخر المتضرر أن يدافع عن أمنه وأمن شعبه، وأن يجمي حاضره ومستقبل أجياله القادمة بالتي هي أحسن.

والتي هي أحسن مع إيران الخميني وإيران خامنئي تعني الحزم والحزم والقوة وطرق الحديد وهو ساخن.

فليس معقولا ولا مقبولا أن يظل النظام الإيراني يشعل الحرائق في بلاد الله الأمانة دون عقاب وحساب، وإلى ما لا نهاية.



إيران الولي الفقيه في طبيعتها الأصل

وسيلة لا يُطَب منها إلا العلم... فإنها من غباء السفسطة بما لا يستحق حتى التعليق عليه.

و"الثورة الإسلامية" في إيران، بحسب الدستور، بلا حدود وتشمل العالم بأسره، فيقول في ديباجته "ومع الانقلابات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران - التي كانت حركة تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين - فإن الدستور يعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصا بالنسبة إلى توسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم، ويعمل على مواصلة الجهاد لإيقاظ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم".

وبموجب هذه الوصاية العالمية، فإن الدستور لم يتضمن أي نص يُلزم الولي الفقيه أو حكومته باحترام القوانين والمواثيق الدولية، كما لا يتضمن أي إشارة إلى الأمم المتحدة ولا القبول بمعاهداتها وميثاقها، ولا يتعهد بما تتعهد به كل دولة أخرى بالتزام قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها.

وتزمني الأخلاق بأن أعتذر عن حاجتي إلى أن أقتطف من برميل القمامة هذا كل هذه الفقرات، ولكن غاييتي هي طرح هذه الأسئلة: كيف يمكن لأي أحد أن يعتقد اتفاقا مع كيان مثل هذا؟ وكيف يجوز التعامل بحسن جوار مع من لا يلزم نفسه بشيء مماثل؟ وإذا كان هذا الكيان يُجيز لنفسه، تحت دواع دينية - مذهبية، ألا يحترم سيادة أحد، فبأي معنى يجوز احترام سيادته؟ وإذا كان يتصرف كإداة تخريب، وتدخلات، فكيف يمكن أن تقام معه حدود أو ترسل إليه بعثات دبلوماسية هو لا يلزم بقواعدها ومواثيقها؟ وإذا كان هو نفسه لا يعتبر نفسه "دولة - أمة"، بين حشد من الدول التي تمثل شعوبها، فكيف يجوز بقاؤه عضوا في منظمة أمم متحدة هو لا يلزم بمواثيقها، والتجارة معه، ماذا تخدم؟ ومنحة القدرة على تمويل نفسه، إلى أين يؤدي؟ (دع عنك ما يعرفه الجميع عن دعمه لمليشيات وتنظيمات إرهاب).

ولاية الولي الفقيه لا تقتصر على إيران، لأنها تحتل من "استمرارية الثورة داخل إيران وخارجها"، أما "العلاقات الدولية" فإنها تقتصد "الحكومات الإسلامية والشعبية" التي تسعى إلى "بناء الأمة الواحدة في العالم"، وذلك برغم أن القرآن الكريم يقول "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين" (هود 118). سوى أن مشيئة الولي الفقيه أعلى من مشيئة رب العالمين. هذه القمامة لا ينفع معها إلا ما يفعل البشر الأسوياء مع أي قمامة أخرى: الدفن أو الحرق، لا توقيع العقود.

الدينية، فإن الدستور يعتبر الاقتصاد وسيلة لا هدفا. أي أنه وسيلة لتحقيق غايات دينية، وليس هدفا لتحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة الثروة. يقول بالنص "إن الأصل في مجال ترسيخ الأسس الاقتصادية هو سد حاجات الإنسان في مسيرة تكامله ورفيقه، لا كما في سائر النظم الاقتصادية التي ترمي إلى تجميع الثروة وزيادة الربح، إذ أن الاقتصاد في المذاهب المادية هدف بنفسه ولهذا السبب يعتبر اقتصادا في مراحل النمو وعامل تخريب وفساد وانحطاط (في هذه المذاهب) بينما الاقتصاد في الاسم مجرد وسيلة، والوسيلة لا يطلب منها إلا العلم بأفضل صورة ممكنة في سبيل الوصول إلى الهدف". أما الهدف فهو هدف ديني لا تنموي. (يعني، بطريقة أوضح: أن تلطم على الحسين خير لك من أن تشق طريقا أو تفتح مدرسة). وهذه فكرة غبية تماما، لأن الاقتصاد الذي تشرف الدولة على قيادته، حتى وإن أدى إلى "زيادة الربح"، فمن أجل توظيفها لخدمة المجتمع. أما القول بأن "الاقتصاد

وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام".

وبحسب الدستور، فإن إيران دولة دينية، تعتمد على "ولاية الفقيه العادل". ويقول إنه "اعتمادا على استمرار ولاية الأمر والإمامة، يقوم الدستور بإعداد الظروف المناسبة لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائط والذي يعترف به الناس باعتباره قائدا لهم (مجازي الأمور بيد العلماء بالله الأمناء على حاله وحرامه)، وبذلك يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصلية".

ولكي نتكشف أن "الولي الفقيه" هو الحاكم المطلق صراحة، ينص الدستور في مادته السابعة والخمسين على أن "السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة".

وتشمل صلاحيات "ولي الأمر المطلق" باعتباره "القائد"، الوظائف والصلاحيات التالية: تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام. وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، والقيادة العامة للقوات المسلحة. وإعلان الحرب والسلام والغفر العام. ونصب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي. كما يستطيع عزل رئيس الجمهورية "بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو

بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية".

ماذا يبقى ذلك لرئيس الجمهورية؟ في الواقع فإن الدستور يورد سطرًا واحدًا في مادته السادسة والعشرين بعد المئة، توجز ما يتعين أن يؤديه وتقول "يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن أن يوكل شخصا آخر لإدارتها". ويرغم وجود تفاصيل "إدارية" أخرى، فإن الرئيس خاضع في النهاية لسلطة الولي الفقيه.

أما الحكومة فإن الهدف من إقامتها هو، "هداية الإنسان للسبيل نحو النظام الإلهي". ولكل إنسان أن يسأل: أهي حكومة أم معبد؟

وهناك مجلس يدعى "مجمع تشخيص مصلحة النظام" يقوم "القائد" بتعيين أعضائه "لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور"، وهو ما يعني أنه سلطة دينية أخرى فوق سلطة البرلمان. ولكي نفهم لماذا إن الخراب الاقتصادي جزء من طبيعة النظام

علي الصراف
كاتب عراقي

إيران ليست دولة. إنها مشروع أيديولوجي. ولأنها كذلك، فإنها لا تحترم قواعد العلاقات مع أي دولة، ولا تلتزم معها بأي عقود أو عهود، إلا ما يخدم غرضها الأيديولوجي. وكل ما تقوله أو تفعله دون ذلك فهو نفاق أو تقيّة.

ومنذما نجحت سلطة الخميني عام 1979 في هدم الدولة في إيران لأجل إقامة نظام يستجيب للتطلعات الأيديولوجية لنظام طائفي تحرسه الميليشيات، فهي تعتبر أن من واجبه فعل الشيء نفسه في كل مكان آخر. بمعنى أن تهدم الدولة لكي تقم على انقاضها نظاما يتبع هوية جديدة. وهذا ما تفعله إيران على أرض الواقع في العراق ولبنان واليمن حيث تسيطر الميليشيات على مقدرات الدولة. أما في سوريا، فإنها تسعى إلى أن تلحقها بالركب، لاسيما وأن نظامها، كنظام عصابة، مؤهل تلقائيا ليكون كذلك.

نظام "الولي الفقيه" هو نسخة طبق الأصل من نظام الخلافة لدى تنظيم داعش. فهناك "مرشد أعلى" (الخليفة)، يقبض على كل مصادر النفوذ وأدوات الحكم، ويتم اختياره من قبل "مجلس خبراء القيادة" ليحكم مدى الحياة، ويسخر موارد الدولة وأدواتها لخدمة تطلعاته الأيديولوجية.

المرشد الأعلى هو كل شيء وببديه القرار النهائي في جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والإعلامية. ومن قبل أن تتشكل أي حكومة، بل ومن قبل أن يتم اختيار أي رئيس، فإن كل الترتيبات تمر عبر "مجلس صيانة الدستور". وهذا المجلس يخالف من 12 عضواً، يعين "المرشد الأعلى" ستة منهم من رجال الدين، بينما يقوم رئيس السلطة القضائية (الذي يعينه المرشد الأعلى) بترشيح ستة آخرين ليتم التصديق عليهم من قبل "مجلس الشورى الإسلامي" (البرلمان). ووظيفة "مجلس صيانة الدستور" الرئيسية هي "المحافظة على النظام الإسلامي".

وهذا المجلس هو الذي يشرف على عمل الحكومة والبرلمان، ويتمتع من الناحية العملية بسلطة أعلى من سلطة الرئيس ومن كل سلطات الحكومة. هذا يعني أن الجهاز المؤسسي للحكومة (أو ما كان يشكل عمارة الدولة سابقاً) أصبح خاضعاً للسلطة الدينية التي يمثلها "المرشد الأعلى" و"مجلس صيانة الدستور".

وينص الدستور في مادته الثالثة والمتسعين، على أنه "لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور". وتقول المادة التاسعة والتسعون إن مجلس صيانة الدستور هو الذي يتولى "الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية



إذا كان هذا الكيان يُجيز لنفسه ألا يحترم سيادة أحد فبأي معنى يجوز احترام سيادته؟ وإذا كان يتصرف كأداة تخريب فكيف يمكن أن تقام معه حدود أو ترسل إليه بعثات دبلوماسية؟

